مشارك ثالث يدلي بمعلومات عن مقتل زعيم تنظيم «القاعدة»

■ واشنطن / متابعات :

قالت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية إن شخصا ثالثا من فريق القوات الخاصة الأميركية الذي قام بعملية اغتيال زعيم تنظيم القاعدة الراحل أسامة بن لادن في باكستان خرج عن صمته وأعطى معلومات مخالفة للمعلومات التي تقدم بها زميلاه السابقان.

وذكرت الصحيفة أن عضوين من الفريق -الذي يفترض أنه وقّع على وثيقة بعدم الكشف عن المعلومات المتعلقة بالحادث- تحدثا علانية بالفعل. الأول، وهو مارك أوينز، أبلغ برنامج 60 دقيقة الأميركي أنه هو من أطلق النار على بن لادن بعد أن رصده خلف إطار أحد الأبواب.

أما الثاني بحسب الصحيفة فأخبر مجلة إسكواير الأميركية أنه هو قاتل بن لادن، وأنه تقابل معه وجها لوجه قبل إطلاق النار على جبهته عندما حاول الوصول إلى سلاحه الناري بحسب قوله.

ولكن الشخص الثالث الذي لم تورد الصحيفة اسمه تحدث إلى الصحفي بيتر بيرجن من شبكة (سي إن إن) الأميركية وأخبر أن بن لادن «قتل على الأرضية بطلقة محظوظة، خلافا لما ورد بأن الأمر كان مواجهة بين رجل ورجل».

وأوضح الصحفي أن «عضو فريق القوات الخاصة الذي تحدثت إليه قال إن رواية إسكواير عارية تماما من الصحة، إذ لم يتمكن بن لادن من الوصول إلى سلاحه لأن أسلحته كانت في مكان آخر، ولم يعثر عليها إلا في وقت لاحق».

وأضاف أن القصة الحقيقية «أقل بطولية بكثير»، وقال إن الأمور الأخرى التي «حدثت في ذاك اليوم المشؤوم كانت خطأ».

وذكرت الصحيفة أن كل فريق القوات الخاصة الذي نفذ الغارة على منزل بن لادن وقعوا على ما يعرف بـ«اتفاقات تجنب الكشف عن المعلومات ذات الصلة».

وكانت فرقة من القوات الخاصة الأميركية قد قتلت بن لادن في عملية سرية

14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
الخميس والجمعة 28 . 29 مارس 2013م - العدد 15725

«القاعدة» و«حماس» تخططان لمؤامرة في مصر

قال موقع «ديبكا» الاستخباري الإسرائيلي أن تنظيم القاعدة وحركة حماس يخططان لمؤامرة ضد الجيش المصري باستخدام الملابس العسكرية المزيفة التي ضبطتها قوات الأمن المصرية مؤخرا.

وأضاف أن قوات الأمن المصرية ضبطت في الأيام الأخيرة بعدة مدن في الدلتا ورش سرية لصناعة الزى العسكري، مرجحا أن القاعدة وحماس كانا سيستخدمان تلك الملابس للقيام بعملية تخريبية ضد مواقع عسكرية في مصر.

وتابع الموقع أن قوات الأمن المصرية اعتقلت أيضاً خلية إرهابية تضم 25 عضواً بعضهم من حركة «حماس» والبعض الآخر من تنظيم «القاعدة» وهم في طريقهم من سيناء إلى دلتا النيل وبحوزتهم أسلحة وذخيرة وأجهزة اتصالات بالأقمار الصناعية، كما ضبطت بمدينة العريش مستودعاً كبيراً للسلاح والمتفجرات، علاوة على صواريخ مضادة للطائرات والدبابات.

وأكد الموقع أنه إذا صحت تلك المعلومات ستكون هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها تعاون عملي بين حماس والقاعدة في سيناء لضرب أهداف مصرية.

تستر على جرائم القتل السياسي في مصر

تحت عنوان «هل تتستر حكومة مرسي على القتل السياسي؟!»، تناولت مجلة (نيوزويك) الأمريكية قضية مقتل الناشط السياسي «محمد الجندي» الذي أثار مقتله الكثير من الشكوك حول الشرطة وتؤكد على فكرة أن وزارة الداخلية تقاوم التغيير من عهد الرئيس السابق «حسني مبارك».

وقالت المجلة إنه كان من الصعب للغاية شرح تفاصيل وفاة «الجندي» وسط تصاعد الضغط الشعبي. خاصة بعد إعلان وزير العدل «أحمد مكي»، قبل إصدار تقرير تشريح الجثة، أن وفاة «الجندي» نجمت عن أعمال الكر والفر أثناء الاحتجاجات التي قامت للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية للثورة.

وأثارت تلك التصريحات شكوك النشطاء بمحاولات حكومة «مرسي» التستر على الجرائم السياسية، خاصة بعد صدور تقرير تشريح الجثة في وقت لاحق، وقالت إن الوفاة كانت نتيجة عمليات الكر والفر أيضا، مما جعلهم ينظرون إلى ذلك التقرير على أنه جزء من عملية كذب السلطات التي سبق وشاهدناه في عام 2010 من خلال تقرير وفاة «خالد سعيد»، الذي كان بمثابة الشرارة التي أشعلت الثورة.

واعتقد مجموعة من أصدقاء «الجندي» أنه كان مستهدفًا لنشاطه المعادي لمرسي، وأكدوا أنه تعرض لمجموعة من التهديدات، وكانت واحدة من آخر تغريداته على تويتر تنتقد تحالف «مرسى» التام مع الداخلية.

مشرف لن ينقذ باكستان

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية إذا كان هناك شخص واحد غير قادر على إنقاذ باكستان مما تواجهه من أزمات، فهو الجنرال برويز مشرف، الرئيس العسكري السابق للبلاد الذي عاد مؤخرا من دبي، حيث كان يعيش بينها ولندن، ليعلن عزمه خوض الانتخابات الرئاسية من أجل «إنقاذ باكستان».

وكان مشرف استولى على الحكم بانقلاب عسكري أبيض عام 1999، ثم أجبر على التخلي عن الرئاسة عام 2008، ووجهت له اتهامات بينها تهم جنائية تتعلق باغتيال رئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو.

وذكرت الصحيفة الأميركية أن عشر سنوات في الحكم أبرزت النوازع الديكتاتورية لدى مشرف؛ فقد علق الدستور مرتين، وأعلن حالة الطوارئ عام 2007، ونفذ حملة قمع ضد منافسيه السياسيين، وأقال كبير قضاة المحكمة العليا وخمسة قضاة آخرين فيها.

وقالت أيضا إنه لم يحصل على استقبال حاشد لدى عودته في مطار كراتشي يوم الأحد الماضي، وإن منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمات أخرى تطالب بمثوله أمام القضاء لمحاسبته على انتهاك حقوق الإنسان في فترة رئاسته.

يذكر أن حركة طالبان باكستان قد توعدت باستهداف مشرف فور عودته من دبي هذا الأسبوع. وقال المتحدث باسم الحركة إحسان الله إحسان، إنه يتم تدريب انتحاريين بهدف قتل مشرف، وأوضح أن عدنان رشيد -وهو عنصر سابق في قوات الجو الباكستانية شارك في محاولة سابقة لاغتيال مشرف- كلف بمهمة تدريب مجموعة الانتحاريين.

وفي تسجيل فيديو لحركة طالبان قال عدنان رشيد «أعد مجاهدو الإسلام فرقة خاصة لإرسال مشرف إلى الجحيم، هناك انتحاريون وقناصة ووحدة هجوم خاصة وفريق قتالي».

يشار إلى أن مشرف أغضب حركة طالبان باكستان وغيرها من المجموعات من خلال انضمامه إلى الحرب الأميركية على الإرهاب، التي أطلقتها واشنطن بعد هجمات 11 سبتمبر 2011.

وكان مشرف قد قال في مقابلة نشرتها مجلة دير شبيغل الألمانية إن باكستان كانت في عهده بلدا صاعدا اقتصاده مزدهر، وإن الإرهاب لم يكن مشكلة كبيرة كما هي الحال اليوم، مضيفا «أريد أن أعيد باكستان إلى سكة الازدهار وتحريرها من الإرهاب».

بعد سقوط (الإخوان) في انتخابات الجمعيات الأهلية..

مخاوف من لجوء مرسي لتعيين أعضاء الجماعة ضمن مجلس الإدارة واختيار إخواني رئيسا للاتحاد

السادات يعتبر تعيين (الإخوانيين) تدميراً للعمل الأهلي

«السيسي» يرفض طلب «مرسي» بفرض إجراءات استثنائية ضد المعارضة

مصر ترد على «إصبع مرسي»: ما بنتهددش

■ القاهرة/ متابعات:

جاء سقوط مرشحي جماعة الإخوان المسلمين، في انتخابات مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، صادما للجماعة، خاصة بعدما خسرت قائمة «من أجل التغيير» في الانتخابات، والتي تضم 15 مرشحا منهم 5 من الإخوان المسلمين، أبرزهم عبدالمنعم إبراهيم، من بني سويف، وعماد شمس الدين، من الدقهلية، في حين فازت قائمة العطاء، المضادة للجماعة، ما أدى إلى مخاوف البعض من لجوء الدكتور محمد مرسى رئيس الجمهورية، لاستكمال مجلس الإدارة من جماعة الإخوان المسلمين، عن طريق التعيين، خاصة وأن الرئيس له الحق في تعيين 11 عضوا بمجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات بما فيهم رئيس الاتحاد، وذلك وفقا لقانون الجمعيات الأهلية رقم 84 لسنة 2002 الذي يمنح رئيس الوزراء بتفويض من رئيس الدولة تعيين باقي أعضاء مجلس اتحاد الجمعيات ومنهم رئيس الاتحاد.

وجاء سقوط قائمة الإخوان، من انتخابات مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات الأهلية نتيجة عدم استطاعة الإخوان حشد أعضاءها داخل الجمعيات الأهلية، خلال الفترة الماضية، حسبما أكد محمد أنور السادات، عضو مجلس الشعب السابق وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، لافتا إلى أن لجوء الرئيس لتعيين قيادات الاتحاد من الإخوان لن يصب في مصلحة العمل الأهلي، خلال هذه المرحلة التي يجب فيها مشاركة جميع الأطياف دون الاقتصار على فصيل بعينه.

وأضاف السادات بأنه سيتم ترشيح أسماء بعض الشخصيات العاملة في المجال الأهلي، وعرضها على الرئيس مرسي لاختيارها لاستكمال أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات الأهلية لخدمة العمل الأهلي في المجتمع.

وتوقعت الدكتورة إقبال السمالوطى، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، أن لا يقوم الدكتور محمد مرسى، رئيس الجمهورية، بقصر تعيين باقي أعضاء الاتحاد وعددهم 11 عضوا، على قيادات الجماعة، نظرا لتأكيد الرئيس في جميع خطبه على أنه رئيس لجميع المصريين مطالبة بضرورة تعيين باقي الأعضاء من جميع أطياف العمل الأهلي في مصر.

وطالبت السمالوطى، الأعضاء الذين تقدموا في انتخابات الاتحاد العام للجمعيات، ولم يوفقوا في الفوز بضرورة مشاركتهم في لجان الاتحاد العام للجمعيات الأهلية للاستفادة من خبرتهم وحماسهم في العمل الأهلي.

وضمت قائمة مجلس الاتحاد العام للجمعيات الفائزين، الدكتور طلعت عبد القوي والقمص صليب متى ساويرس كاهن كنيسة مارجرجس بالجيوشى ومحمد عثمان طنطاوى ومحمد جمال الدين فراج من بني سويف ومحمد نجيب شحاتة السويس والمستشار زاهر مصطفي الدقهلية ومحمد خيري عبادة البحيرة وسليمان يوسف الإسكندرية وشمس الدين نور من المنيا والدكتورة إقبال السمالوطى من الجيزة وعز الدين فرغلي من القاهرة ومحمد أنور السادات المنوفية ومصطفي الحمدي القاهرة وصلاح حلمي فهمي من الفيوم وإيمان بيبرس القاهرة ومحمد جمال ماضي أبو العزايم وأحمد الفضالي وأسامة محمد كمال من المنوفية.

وقال الدكتور طلعت عبد القوي، نائب رئيس الاتحاد العامه للجمعيات الأهلية إن الدكتور هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء، سيصدر قرارا الأيام المقبلة وقبل يوم 10 من شهر إبريل المقبل، بتفويض من مرسي لتعين 11 عضوًا ليكتمل النصاب القانوني لمجلس الإدارة.

من ناحية أخرى كشفت مصادر مطلعة أن اجتماع الفريق أول عبدالفتاح السيسى، وزير الدفاع، مع الرئيس مرسي، الذي استمر قرابة ساعة، كان دون أي تحضيرات. وحسب المصادر فإن الرئيس طالب «السيسى»، خلال الاجتماع، بشرح وجهة نظره فيما يحدث على الساحة الداخلية، وتقديم مقترحات وحلول فورية تجنب البلاد حربا أهلية، قائلا إن لديه تقارير تفيد بأن هناك مؤامرة ضد مصر، وإنه يدرس تطبيق إجراءات استثنائية، خلال الفترة القادمة، للحد مما يحدث فى الشارع، وهو ما تحفظ عليه وزير الدفاع.

وأوضحت المصادر أن الرئيس ناقش هذه الإجراءات الاستثنائية مع وزير الدفاع، وشدد له على أن صبره نفد. وذكرت أن الفريق السيسى رد على الرئيس بقوله إن القوات المسلحة لن تسمح بأي مؤامرات على مصر، وتنحاز للشعب، وتراقب الموقف، وتشاهد ما يحدث على الساحة الداخلية، وستمنع أي فوضى قبل حدوثها، ولن تسمح بحرب أهلية في البلاد مطلقا، ولا تنحاز لفصيل على حساب آخر.

حسب المصادر فإن الفريق السيسى أبدى تحفظه على اتخاذ أي إجراءات استثنائية حالياً، وأوضح للرئيس أن النتائج قد تكون عكسية، وتضر أكثر من الاستفادة منها، لأنها ستزيد الاحتقان في الشارع، وشدد على أن الحوار الوطني هو الحل، وأن الزج بالجيش سيحدث فتنة بالشارع، والقوات المسلحة تريد الابتعاد عن المعركة السياسية. ونقلت عن «السيسى» قوله لـ«مرسي»: «لن ننزل إلا لمنع الفوضى، والأمر مرهون بالأحداث».

وفي سياق مواز، قال صابر أبوالفتوح، القيادي بتنظيم الإخوان،: «منذ الجمعة الماضية والإخوان في حالة نفير، وهم موجودون في المساجد ولا يتركونها وتم إبلاغنا ، بألا نتركها». وأضاف: «نحن نؤيد الرئيس محمد مرسي على الإطلاق، لكن حتى الآن ليس هناك اتجاه للنزول إلى الشارع».

وقال سيد ميلاد، أحد شباب الإخوان «إن الجماعة أرسلت رسائل هاتفية وأبلغت أعضاءها بالاستعداد وانتظار قرارات سيصدرها الرئيس محمد مرسى، في غضون ساعات، من أجل محاربة الفساد وضبط الأمن في الشوارع». وأضاف: «إن الجماعة من المحتمل أن تنزل إلى الشوارع للتظاهر لدعم هذه القرارات والتأكيد على دعم مرسي من أجل تطهير الإعلام والداخلية».

في موضوع آخر دعت قوى ثورية، على رأسها حركة «كفاية»، إلى تنظيم مليونية الجمعة المقبلة أمام دار القضاء العالي تحت شعار «ما بنتهددش»، رداً على تهديدات الرئيس محمد مرسي الأخيرة وقرار المستشار طلعت عبدالله، النائب العام، بضبط وإحضار ثوريين بحجة تورطهم في اشتباكات «المقطم»، فيما نظم نشطاء، أمس، مظاهرة أمام مكتب النائب العام رفعوا خلالها الأحذية.

وقال محمود بدر، عضو اللجنة التنسيقية لحركة كفاية، لـ«الوطن»: إن النائب العام الإخوانى، حسب وصفه، تجاهل رؤوس الفتنة الإخوانية واتهم النشطاء المعارضين فقط. كما وقال حسام فودة، عضو المكتب التنفيذي لجبهة الإنقاذ: إن الجبهة قررت عقد مؤتمر صحفي خلال أيام لعرض انتهاكات الإخوان في أحداث المقطم والاتحادية ومدينة الإنتاج الإعلامي ومجلس الوزراء.

وقرر النائب العام صرف علاء عبدالفتاح، الناشط السياسي المتهم بالتحريض على أعمال العنف في المقطم، من سراى النيابة بعد تحقيقات معه استمرت قرابة ثلاث ساعات في دار القضاء العالي، رفض علاء خلالها الإجابة عن أسئلة المحقق وطلب ندب قاضى تحقيق من وزارة العدل للتحقيق في الاتهامات المنسوبة إليه في تلك القضية. حيث كان الناشط علاء عبدالفتاح قد سلم نفسه، ظهر أمس، إلى مكتب النائب العام واصطحب نجله الرضيع خالد وفاجأ الجميع بارتدائه بدلة بيضاء اللون، وقال لـ«الوطن» إنه جاء بالبدلة البيضاء لأنه مستعد للحبس. ونظم العشرات من النشطاء وشباب الثورة وقفة احتجاجية أمام دار القضاء العالي، احتجاجا على قرارات النائب العام، ورفعوا أحذيتهم عاليا في مشهد جماعي مشابه لمشهد رفع الأحذية بعد آخر خطاب وجهه مبارك للمصريين مساء 10 فبراير 2011 قبل يوم تنحيه.

وقدم أحمد الفضالي، رئيس حزب السلام الديمقراطي منسق تيار الاستقلال الذي يضم 30 حزباً، بلاغا إلى النائب العام يطالب فيه بإلغاء قرار ضبط وإحضار النشطاء. وأكد الدكتور عماد أبوغازي، أمين عام حزب الدستور، أنهم سيشكلون هيئة قانونية لمتابعة التحقيقات. وقال الدكتور وحيد عبدالمجيد: إن الجبهة ترفض تهديدات الرئيس وقرارات النائب العام. وأعلن المكتب التنفيذي لاتحاد «حماة الثورة»، الذي يضم 76 ائتلافاً ثورياً، خلال اجتماعه الطارئ أمس، رفضه قرارات النائب العام، محذراً من أنها تفتح باب الاغتيالات على أيدي ميليشيات الإخوان، وقال في بيان: «سنعتقل المرشد والشاطر وأعضاء مكتب الإرشاد بتهمة التحريض على القتل في المقطم».

كلمات

› محمد سلماوي

مسؤولية المعارضة

قال لي سفير دولة أجنبية كبرى إنه في لقاءاته مع مرشد الإخوان وبقية قيادات الجماعة كثيراً ما يسمع منهم شكاوى لا تنتهي من المعارضة التي يتهمونها بالوقوف ضد تمكين النظام من أدوات الحكم، ومن ثم تعطيل برنامج الإصلاح الذي كانوا ينوون تطبيقه.

ولقد دهشت أن يردد السفير، وهو خبير قديم بشؤون بلدنا، مثل هذه الحجة التي يتعلل بها الإخوان لتغطية عجزهم عن معالجة المشاكل التي تفاقمت بعد توليهم السلطة، وسألت السفير: كيف تقف المعارضة ضد إصلاح أي من مرافق الدولة التي تدهورت بشكل غير مسبوق، وقلت: لنأخذ السكك الحديدية وما ألم بها كمثال، إن عدد الكوارث التي شهدناها في الشهور الأخيرة لم نشهده من قبل، صحيح أن وضع الكثير من الخدمات كان مترديا، لكن الإخوان في حملاتهم الانتخابية قالوا إنهم يحملون الخير لمصر، وادعوا أن لديهم برنامجاً شاملاً للإصلاح روجوا له تحت اسم مشروع النهضة، وأن به الحلول لمشاكل الناس، لكن ذلك للأسف لم يحدث، بل ما لبثت بعض قيادات الإخوان أن أوضحت بعد وصولهم للحكم أنه ليس هناك مشروع للنهضة، وأن الإعلام أساء الفهم، في الوقت نفسه أخذت كل المرافق تزداد تدهوراً لدرجة أصبحت تنبئ بكارثة وطنية شاملة.

وما يقال على السكك الحديدية يقال أيضاً على الكهرباء والمياه التي أصبحت كل منهما تنقطع بشكل شبه يومي، وعلى غياب الأمن وزيادة وانتشار الجريمة، وتفاقم مشكلة القمامة وغلاء الأسعار، بالإضافة لاستهداف القضاء والهجوم على الإعلام، والأداء المتردي للدولة المصرية على الساحة الدولية، والذي يتجلى في الزيارات التي يقوم بها مرسي للخارج، فقل لى بربك ما مسؤولية المعارضة عن كل ذلك؟ وما مسؤولية المعارضة عن حديث ضعيف يتفضل به رئيس الجمهورية أمام الجالية المصرية في ألمانيا؟ وما مسؤولية المعارضة عن التخبط الذي لم تعرفه الدولة المصرية من قبل، والذي يجعل كل قرار يصدر يتم إلغاؤه بعد أيام، وفي بعض الأحيان بعد ساعات فقط من إصداره؟ ما مسؤولية المعارضة عن إصدار قرارات لا تتم دراستها الدراسة الواجبة قبل إعلانها، سواء كانت إصدار قانون للانتخابات لا يتم عرض تعديلاته على المحكمة الدستورية، أو تحديد موعد للانتخابات العامة في نفس يوم أعياد الأقباط؟

فصمت السفير صمتاً دبلوماسياً ولم يرد.

الأرجنتين تطلب حلا تفاوضيا لقضية فوكلاند

■ نيويورك / وكالات :

دعا وزير الخارجية الأرجنتيني هيكتور تيمرمان إلى «ضرورة التوصل إلى حل (تفاوضي) للنزاع بين بلاده وبريطانيا حول جزر فوكلاند، كما تسميها بريطانيا أو المالوين كما تسميها الأرجنتين.

جاء ذلك في كلمة له أمام الأمم المتحدة التي يزورها برفقه نظيريه الأورغوياني لويس الماغرو، والكوبي برونو رودريغيز، إضافة إلى نائب وزير خارجية البيرو خوسيه بيرون، وجميعهم يترأسون حاليا منظمات إقليمية.

وتأتي الزيارة بعد أسبوعين من استفتاء شهده أرخبيل فوكلاند وأظهر تأييدا ساحقا للبقاء ضمن السيادة البريطانية، لكن الأرجنتين التي تنازعها السيادة على الجزر رفضته واعتبرت أنه «لم يكن».

وقالت الخارجية الأرجنتينية إن تيمرمان كرر أمام الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون «إن بلادنا والمنطقة برمتها تشكرانه وتتابعان باهتمام المهمة التي أوكلتها إليه الجمعية العامة للمساهمة في معاودة المفاوضات مع المملكة المتحدة».

وفي وقت سابق التقى تيمرمان برئيس لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الاستعمار الإكوادوري دييغو موريخون بازمينو، وأعرب له -بحسب البيان- «عن رفض بلادنا للاستفتاء غير الشرعي الذي شمل السكان الذين تم إسكانهم في المالوين».

وفي الاستفتاء الذي نظمته بريطانيا في الأرخبيل قبل أسبوعين صوّت سكان جزر فوكلاند بأغلبية 98.8% لصالح بقائهم في الحضن البريطاني، أما بوينس آيرس فحذرت من أن الاستفتاء لن ينهي الخلاف بشأن السيادة على الجزر. وأكدت أن سكان الجزر «أشخاص تم توطينهم من قبل البريطانيين، وبالتالي لا يمكنهم المطالبة بحق تقرير المصير».

وتفجر التوتر الدبلوماسي بين بريطانيا والأرجنتين بعد أكثر من ثلاثين عاما من اندلاع حرب بينهما بسبب الأرخبيل، ويثير ذلك قلق بعض سكان الجزيرة البالغ عددهم ألفان وخمسمائة نسمة.

حول العالم

البنتاغون: نتعامل بجدية مع تهديد كوريا الشمالية

■ واشنطن / وكالات :

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) أنها تتعامل «بكثير من الجدية» مع تهديدات كوريا الشمالية باستهداف الأراضي الأميركية والقواعد العسكرية في جزر هاواي وغوام وفي كوريا الجنوبية.

وصرح المتحدث باسم البنتاغون جورج ليتل للصحفيين بقوله «إننا قلقون لأي تهديد تلوح به كوريا الشمالية. نتعامل بكثير من الجدية مع كل ما يقوله أو يفعله» هذا النظام، مضيفا أن تهديدات بيونغ يانغ المستمرة «لا تفيد أحدا».

وأضاف ليتل أن بلاده مستعدة للوفاء بالتزاماتها بالدفاع عن أرضها وعن كوريا الجنوبية، واعتبر أن «تهديدات كوريا الشمالية تتبع نموذجا معروفا يهدف إلى تصعيد التوتر وترهيب الآخرين» مما سيزيد من عزلة بيونغ يانغ، حسب تعبيره.

ولم يعلق ليتل على سؤال يتصل بقدرات كوريا الشمالية على توجيه ضربات لأراض أميركية، وقال «ما يهمنا هو الوقائع. والواقع أن الكوريين الشماليين يطورون قدراتهم البالستية منتهكين القانون الدولي (...) وهذا الأمر يجب أن يتوقف».

وجاءت هذه التصريحات بعد أن أصدرت كوريا الشمالية أوامر بتوجيه صواريخها الإستراتيجية صوب قواعد عسكرية بالأراضي الأميركية وجزر غوام وهاواي في المحيط الهادي، حيث أعلنت وكالة الأنباء الكورية الشمالية أن وحدات المدفعية الميدانية بما فيها الوحدات الطويلة المدى «ستكون في حال تأهب قتالي قصوى بعد قيام قاذفات أميركية بالمزيد من الطلعات، مهددة كوريا الشمالية».

وجاءت تهديدات كوريا الشمالية بعد ورود تقارير تفيد بأن واشنطن نفذت طلعات بمقاتلات من طراز «بي 52» الإستراتيجية فوق شبه الجزيرة الكورية، في إطار المناورات العسكرية السنوية مع القوات الكورية الجنوبية.

ورغم نجاحها في 12 ديسمبر الماضي في إطلاق صاروخ اعتبرته سول وحلفاؤها صاروخا بالستيا، يرى خبراء أن بيونغ يانغ لا تملك القدرة على إطلاق صاروخ عابر للقارات قادر على ضرب الولايات المتحدة.

كما أن هاواي وغوام تعتبران خارج مرمى الصواريخ المتوسطة المدى التي تطورها كوريا الشمالية، والتي يمكن في المقابل أن تصل إلى قواعد في اليابان وكوريا الجنوبية.

وكان وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل قد أعلن في منتصف هذا الشهر تعزيز الدفاع الأميركي المضاد للصواريخ عبر نشر 14 صاروخا إضافيا في ولاية ألاسكا بحلول العام 2017، كما أكد ليتل اليوم أن هذا القرار يشكل ردا على التهديدات الكورية الشمالية المتنامية وعلى تطوير برامجها البالستية.

استقالة وزير الخارجية الإيطالي

روما / وكالات :

استقال وزير الخارجية الإيطالي جوليو تيرزي من منصبه احتجاجا على قرار حكومة بلاده تسليم الهند عسكريين اثنين من مشاة البحرية الإيطالية لمحاكمتهما بتهمة قتل صيادين هنديين عن طريق الخطأ أثناء مهمة لمكافحة القرصنة.

وقال تيرزي في شهادته أمام مجلس النواب الإيطالي إنه يستقيل «حماية لشرف البلاد والقوات المسلحة والدبلوماسية الإيطالية، ولأني أعتبر منذ أربعين سنة أنه يجب الحفاظ عليها» .

وتجاوب المشرعون بالتصفيق القوي لهذه الكلمات، فيما تابع الوزير «لم يعد باستطاعتي أن أكون جزءا من هذه الحكومة، ولم يتم الاستماع إلى تحفظاتي بشأن إرسال الجنديين مرة أخرى إلى الهند، وأنا أعلن استقالتي»، مؤكداً تضامنه مع الجنديين الإيطاليين وأسرتيهما.

أما وزير الدفاع الإيطالي جان باولو دي باولا الذي أجرى مداخلة بعد تيرزي فاستبعد الاستقالة من منصبه، مشيراً إلى أنه لا يريد التخلي عن «سفينة تواجه صعوبات». وبعد إعلان الوزير استقالته، طالبت المعارضة أن يحضر رئيس الحكومة ماريو مونتي جلسة البرلمان.

ويواجه الجنديان، وهما سلفاتوري جيروني وماسيلميانو لاتوري، محاكمة في الهند لقتلهما صيادين مدنيين هنديين قبالة ساحل ولاية كيرالا الهندية الجنوبية في فبراير عام 2012 .

وكان الجنديان حينئذ مكلفين بحماية ناقلة تجارية إيطالية من القراصنة، وقال الجنديان إنهما أطلقا طلقات تحذيرية على سفينة اعتقدا أنها تخص القراصنة.

ودخلت الدولتان منذ الحادث في خلاف متصاعد بينما كانت روما تسعى لتأمين صفقة كبيرة لبيع طائرات مروحية للحكومة الهندية. وسمح القضاء الهندي بعودتهما إلى إيطاليا للتصويت في الانتخابات التشريعية التي جرت في فبراير الماضي بعد تعهدهما بالعودة إلى الهند بحلول 22 مارس الجاري.

وأعلن سفير إيطاليا في الهند دانييلي مانشيني آنذاك أنه يضمن عودة الجنديين، لكن حكومة تسيير الأعمال برئاسة ماريو مونتي أعلنت في 11 مارس الحالي أنها لن تعيد الجنديين إلى الهند لأن الحادث -الذي تقول روما إنه وقع في المياه الدولية- لا يقع تحت الولاية القضائية للمحاكم الهندية.

لكن إيطاليا تراجعت عن موقفها الأسبوع الماضي بعد أن منعت الهند السفير الإيطالي لديها من مغادرة البلاد، وأعيد الجنديان إلى نيودلهي يوم الجمعة الماضي في خطوة وصفها قائد القوات المسلحة الإيطالية الأميرال بينيلي مانتيلي بأنها «مهزلة».

ويمثل قرار تيرتسي بالاستقالة تراجعا عن تصريحات صحفية أدلى بها يوم الجمعة الماضي قال فيها إنه لا يرى سببا يدعوه للاستقالة، وقال مونتي إنه دهش لقرار استقالة تيرزي لأنهما التقيا في وقت سابق أمس الثلاثاء ولم يخبره بالقرار.

وأضاف أن الحكومة لا تتفق مع تيرزي في رأيه بعدم إعادة الجنديين إلى الهند، وأنه سيتحدث أمام البرلمان اليوم الأربعاء عن القضية كلها. وفي وقت لاحق كلف الرئيس الإيطالي جورجيو نابوليتاني مونتي بالقيام بمهام وزير الخارجية بشكل مؤقت.